

20 July 2018

Arabic

Original: English*

الاجتماع الثامن والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية

المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة

١٧-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع

السادس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية

المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس والعشرون لرؤساء

الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- اعتمد الاجتماع السادس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبينة أدناه.

٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُحيل التقرير عن الاجتماع السادس والعشرين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وأُرسل إلى الحكومات في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ استبيان بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة في ذلك الاجتماع، وطلب منها الرد عليه في أجل أقصاه ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣- وقد أُعد هذا التقرير بناءً على المعلومات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من الحكومات رداً على ذلك الاستبيان. وحتى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨،

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/28/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



كانت قد وردت ردود من حكومات إسواتيني والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال والسودان ومالي والمغرب ونيجيريا. ولعلّ الدول الأعضاء التي لم تُدرج ردودها في هذا التقرير لأنها وردت بعد ذلك التاريخ تودّ تزويد الاجتماع بمعلومات عن تنفيذ التوصيات في إطار البند المعني من جدول الأعمال.

ثانياً - ردود الدول الأعضاء على الاستبيان

المسألة الأولى: وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية فعّالة للتصديّ لتهريب المخدرات عن طريق البحر

التوصية ١

٤- أوصي بتشجيع بلدان المنطقة التي لديها سواحل شاسعة ونائية وتصبعب مراقبتها على وضع استراتيجيات محدّدة للحماية البحرية تدعم التعاون فيما بين الأجهزة من أجل استخدام الموارد المحدودة على أنجع وجه.

٥- وقد أفادت الجزائر بأنّ المراقبة البحرية تتطلّب إشراك جميع الجهات الفاعلة المؤسسية التي تعمل سوياً على تنفيذ العمليات وتبادل المعلومات الاستخباراتية تحت رعاية لجان مؤلّفة من المحافظات المحلية برئاسة المحافظين أصحاب الاختصاص المحلي.

٦- ولم تتخذ إسواتيني، بوصفها بلداً غير ساحلي، أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٧- وأشارت مالي إلى أنّها لم تتخذ أيّ إجراءات لتنفيذ هذه التوصية نظراً لأنّها غير منطبقة عليها.

٨- وأفاد المغرب بأنّ السلطات المغربية التزمت بتطبيق سياسة صارمة تهدف إلى إغلاق الحدود الساحلية بإحكام من خلال نشر كميات كبيرة من الموارد البشرية والمادية. واستندت التدابير المتخذة في هذا السياق إلى حملة أمور منها التنسيق وتكامل الجهود بين مختلف الدوائر الأمنية المشاركة في العملية الاستباقية لمكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات عن طريق البحر.

٩- وأشارت نيجيريا إلى أنّها نفّذت إجراءات العمل الموحّدة والمنسّقة بشأن التوقيف والاحتجاز والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالسفن والأشخاص في البيئة البحرية وأنّها حالياً قيد الاستخدام.

١٠- وأفادت السنغال بأنّ قواتها البحرية تضطلع بدوريات مستمرة على الخط الساحلي، وأنّها تشارك بصورة دورية في عمليات مشتركة ترمي إلى مكافحة الصيد غير المشروع والقرصنة والاتجار غير المشروع بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وأضافت أنّها كثيراً ما تعمل في إطار شراكة مع البلدان الأخرى الواقعة على طول خليج غينيا. وتشارك الوحدة المشتركة المعنية بمراقبة حاويات الشحن، التي تتخذ من ميناء دكار مقراً لها، أيضاً في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر.

١١- وأشارت جنوب أفريقيا إلى مبادرات عديدة ترمي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر، بما في ذلك مشروع ينطوي على استخدام الكلاب المدربة للكشف عن المخدرات

في المطارات والموانئ البحرية، ومشروع يهدف إلى تنمية القدرات بغية تدريب الموظفين المعنيين بإنفاذ قوانين المخدرات في البلدان المجاورة.

١٢- وأشار السودان إلى شريطه الساحلي الطويل على البحر الأحمر، والذي يمتد لمسافة ٧٥٠ كيلومتراً، حيث تنشيط العديد من الجماعات الإجرامية في تهريب المخدرات. وأضاف أن الهيروين يُهرب من شرق أفريقيا إلى ساحل البحر الأحمر في السودان، ومنه إلى مصر، في حين تُهرب أنواع أخرى من المخدرات إلى المملكة العربية السعودية. وحُدِّد تهريب الهيروين من باكستان إلى اليمن ومنها إلى ساحل البحر الأحمر في السودان باعتباره يشكلّ اتجاهًا جديدًا. ووضعت استراتيجيات تشمل جميع الوكالات ذات الصلة، بهدف الحد من عمليات تهريب المخدرات ورصد الساحل ومراقبة الصيد ورصد اليخوت السياحية وحماية الحدود وحماية المياه الإقليمية ومكافحة جميع أنشطة التهريب، بما في ذلك تهريب الأشخاص والسلع والمخدرات. ويتولى تنفيذ هذه الاستراتيجيات القوات البحرية ووكالات الاستخبارات والأمن وقوات مكافحة المخدرات وقوات مكافحة التهريب وهيئة الموانئ البحرية في السودان. وتعمل جميع هذه القوات في إطار تنسيق وثيق تحت إشراف لجنة الأمن في ولاية البحر الأحمر. ويجري تنسيق الأدوار وتبادل المعلومات، وتنفيذ عمليات مشتركة، وتستخدم الموارد المتاحة بأكثر الطرق فعالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

١٣- وأفادت جمهورية تنزانيا المتحدة بأنها عملت على نحو وثيق مع شركائها الدوليين من أجل توفير الحماية البحرية عن طريق تسيير الدوريات الساحلية، على الرغم من محدودية الموارد. ومن خلال هذه العمليات المشتركة، ضُبِطت كميات كبيرة من الهيروين. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة، يحتاج البلد إلى دعم إضافي كي يتمكن من تسيير دوريات بحرية منتظمة، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة عدد السفن المتاحة تحت تصرفه، وضمان استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وضمان توفير المساعدة لبناء قدرات عناصر القوات البحرية في البلاد.

التوصية ٢

١٤- أوصي بأن تدعم الحكومات إنشاء قدرات استخبارية بحرية داخل أجهزتها المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات بغرض رصد حركة السفن وتبادل المعلومات بشأنها مع النظراء لتيسير كشف المتجرين والسفن التي يستخدمونها.

١٥- وقد أفادت الجزائر بأن السلطات الإقليمية المشاركة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لديها موظفون متخصصون ووحدات استخبارات متخصصة في الاضطلاع بأنشطة التحقيقات، وأنهم يعملون على نحو وثيق مع وحدات من شرطة الحدود البحرية. وتشاور السلطات على نحو منهجي مع المكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن الحالات ذات التداعيات الدولية.

١٦- وأشارت مالي إلى أنها لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

١٧- وأفاد المغرب بأنه قد أجرى تحليلاً استراتيجياً وعملياتاً للمعلومات التي جمعت من القضايا المنطوية على الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر بهدف تكوين فكرة واضحة عن المشكلة.

وأولي اهتمام خاص لأماكن مغادرة السفن ومقاصدها، وأماكن إعادة الشحن، والطرق التي تسلكها السفن، وحجم شحنات المواد المحظورة، والمسائل اللوجستية المتعلقة بالعمليات، ووسائل النقل المستخدمة، والتفاصيل المتاحة بشأن الشبكات الإجرامية المتورطة، مثل سمات قادة الشبكات وجنسياتهم، والموارد المالية المتاحة لهم، وطريقة توزيع العمل. وأضاف أن الهدف يتمثل في استخدام النتائج على الصعيد الوطني، ومشاطرتها على نحو منهجي مع بلدان منشأ المخدرات وعبرها ومقاصدها.

١٨- وأفادت نيجيريا بتصميم برامج لبناء قدرات موظفي الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات ودائرة الجمارك النيجيرية في الموانئ الرئيسية الأربعة. وشملت برامج بناء القدرات دورات تدريبية بشأن التحقيقات الجنائية والاستخبارات الجنائية والكشف عن المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ برنامج للتوجيه في الموقع في أعقاب البرنامج التدريبي مباشرة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، بلغ مجموع عدد موظفي الموانئ البحرية الذين استفادوا من التدريب ٢٦٤ موظفاً. وقد قدمت الدورات التدريبية في إطار مشروع المكتب (NGAV16) المعنون "التصدي للمخدرات والجرائم ذات الصلة بها في نيجيريا"، والذي يُنفذ بالشراكة مع القوة الحدودية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٩- وأشارت السنغال إلى أنها قد أوفدت ضابطي اتصال على سبيل الإعارة إلى مركز التنسيق المعني بمكافحة المخدرات في منطقة البحر المتوسط في فرنسا، بهدف تبادل المعلومات الاستخبارية البحرية بشأن السفن المشتبه في ضلوعها في نقل المخدرات. ونفذت عمليات تفتيش عديدة للسفن المارة عبر المياه الإقليمية التابعة للسنغال.

٢٠- وأفادت جنوب أفريقيا بإنشاء بعض البرامج الهامة استناداً إلى توصية تهدف إلى تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لمراقبة المخدرات، وتقييم حجم تعاطي المخدرات في البلد والكميات المهربة إليه، وإنشاء مشاريع مصممة خصيصاً لتتلاءم مع القدرة الاستيعابية للبلد، وتشجيع اتباع نهج يقوم على تقييم الاحتياجات على أساس مبدأ الشراكة على قدم المساواة بين بلدان المنطقة.

٢١- وأفاد السودان بأن حكومته قد استحدثت قدرات على جمع المعلومات الاستخبارية ورصد تحركات السفن وتبادل المعلومات بهدف الكشف عن عمليات الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة الأخرى، ولا سيما تلك المتصلة بالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص. ولدى القوات العاملة على الساحل أساطيل من الزوارق المزودة بالمحركات واليخوت والقوارب، فضلاً عن طائفة من الأسلحة والمعدات العسكرية وأجهزة الاتصالات والمراقبة. وتتبادل هذه الوحدات المعلومات الاستخبارية وتؤدي واجباتها عن طريق الاضطلاع بالمراقبة والرصد ونشر الدوريات البحرية والبرية على طول ساحل البحر الأحمر.

٢٢- وأفادت إيسواتيني بأنها، بوصفها بلداً غير ساحلي، لم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٢٣- وذكرت جمهورية تنزانيا المتحدة أنها تعمل على نحو وثيق مع وكالات وطنية ودولية متعددة من أجل تبادل المعلومات الاستخبارية البحرية. وفي إطار مشروع للاتحاد الأوروبي بعنوان "إجراءات الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة"، استضافت هيئة مكافحة

المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات في ذلك البلد اجتماعين رئيسيين حضرهما عدد من رؤساء وكالات إنفاذ القانون في أفريقيا وأوروبا بهدف تبادل المعلومات الاستخباراتية البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، حضر موظفون من هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات حلقات عمل لتبادل المعلومات الاستخباراتية في بلدان أخرى. وسعت جمهورية تنزانيا المتحدة، بصفتها البلد المضيف لاجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، إلى تعزيز قدراتها في مجال الاستخبارات البحرية وزيادة تبادل المعلومات مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى.

التوصية ٣

٢٤- أوصى بأن تدعم الحكومات مبادرة منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية ودعم مهمة الاعتراض البحري التي تضطلع بها القوات البحرية المشتركة من أجل إحباط عمليات الاتجار بالهيوين على ساحل أفريقيا الشرقي.

٢٥- وقد أشارت الجزائر ومالي إلى أن التوصية لا تنطبق عليهما.

٢٦- ولم تتخذ إسواتيني والمغرب ونيجيريا أي إجراءات لتنفيذ هذه التوصية.

٢٧- وأشارت السنغال إلى أن سلطاتها على استعداد لمشاطرة أي معلومات ذات صلة مع سلطات البلدان الواقعة على طول الساحل الشرقي لأفريقيا عند الاقتضاء.

٢٨- وأشارت جنوب أفريقيا إلى أن التعاون أمرٌ أساسي لضمان الأمن البحري في المحيط الهندي. بيد أن إدارة المسائل البحرية تمثل مسعىً صعباً يتطلب التعاون بين البلدان في المنطقة. وكانت جنوب أفريقيا قد استضافت الندوة البحرية للمحيط الهندي في عام ٢٠١٢، والتي كانت تهدف إلى تعزيز المشاركة والحوار البناء من أجل دعم الأمن البحري في منطقة المحيط الهندي، وتعزيز المجالات ذات الاهتمام المشترك والتعاون بين الدول الأعضاء.

٢٩- وأفاد السودان بأنه لم يُدعَ إلى المشاركة في هذه المبادرة، وليس لديه أي معلومات إضافية في هذا الشأن.

٣٠- وأشارت جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أنها دعمت مبادرة منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية والقوات البحرية المشتركة من أجل التصدي لتهريب الهيوين إلى الساحل الشرقي لأفريقيا من جنوب شرق آسيا. وأسفرت عمليات الاعتراض البحري عن ضبط كميات كبيرة من الهيوين في الأشهر الاثني عشر السابقة. وأفيد بأن هناك عملية يُضطلع بتنفيذها حالياً على طول ساحل جمهورية تنزانيا المتحدة في إطار مكافحة الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الصيد غير المشروع وأشكال الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات. وتنفذ العملية الجارية، والتي تحمل اسم "عملية جوداري"، في إطار شراكة بين حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وحركة راعي البحار العالمية (Sea Shepherd Global)، وقد أسفرت عن ضبط كميات من المخدرات والأسماك المصيدة بصورة غير مشروعة.

التوصية ٤

٣١- أوصي بأن تضمن الحكومات دقة معلومات الاتصال وتفاصيل جهات الوصل التي توفرها لدليل الأمم المتحدة للسلطات الوطنية المختصة، والمواظبة على تحديث تلك المعلومات بالإبلاغ عن أي تغيير.

٣٢- وأفادت الجزائر بأن جهة الوصل التابعة لها هي الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، وأن معلومات الاتصال ذات الصلة قد أُبلغت إلى المكتب ولا زالت كما هي دون تغيير.

٣٣- وبناءً على طلب المكتب والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقدم المملكة المغربية سنوياً معلومات محدثة عن جهات الوصل التابعة لها، ومعلومات الاتصال بتلك الجهات، بغية إدراجها في دليل الأمم المتحدة للسلطات الوطنية.

٣٤- وأشارت نيجيريا إلى أن المعلومات الخاصة بها محدثة، عملاً بالتوصية.

٣٥- وأشرفت السنغال، في أعقاب تعيين مدير جديد للمكتب المركزي لقمع الاتجار بالمخدرات، على إبلاغ معلومات الاتصال تلقائياً إلى دليل السلطات الوطنية لمراقبة المخدرات.

٣٦- وحسّنت جنوب أفريقيا تعاونها مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وأعدت مبادرات جديدة تهدف إلى التصدي لمشكلة المخدرات. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ويجري حالياً العمل على تحديد هوية مالكي مساحات واسعة من الأراضي المستخدمة في زراعة القنب. كما بذلت جنوب أفريقيا جهوداً من أجل تحسين دقة معلومات الاتصال الخاصة بها.

٣٧- وأفاد السودان بأن مسؤوليه يتمتعون بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت ولديهم عناوين بريد إلكتروني تمكنهم من التواصل مع المنظمات الدولية المختلفة والوكالات النظرية. ولديهم أيضاً عناوين ضباط الاتصال.

٣٨- وأفادت جمهورية تنزانيا المتحدة بأن الحكومة قد اعتمدت التوصية عن طريق تعيين جهة وصل داخل هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات. وحضر ممثلون من الهيئة اجتماعات إقليمية ودولية، وتبادلوا معلومات استخباراتية مع البلدان الشريكة، بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وجنوب أفريقيا والصين وكندا وكينيا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وجرى تبادل المعلومات الاستخباراتية مع السلطات الوطنية المختصة والسفارات التابعة لكل بلد. وقدمت الحكومة أيضاً المساعدة القانونية المتبادلة إلى بلدان أخرى في مجال مراقبة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات.

المسألة الثانية: تحديات التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية وتسريب السلائف والسلائف الأولية واستعمال المستحضرات الصيدلانية المحتوية على عقاقير مخدرة ومؤثرات نفسانية في غير الأغراض الطبية وإساءة استعمالها

التوصية ٥

٣٩- أوصى بأن تستعرض الحكومات تشريعاتها المتعلقة بمراقبة المواد الكيميائية وممارستها في مجال الرصد وتدريب الموظفين وتوعيتهم بشأن المواد الكيميائية بحيث تكفل قيامهم بأنشطة المراقبة اللازمة وامتثالهم للمعايير المطلوبة بشأن السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

٤٠- وقد أفادت الجزائر بأنها مستخدم مسجل لنظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وهو ما يمكنها من وقف أي صادرات مشبوهة.

٤١- وذكرت إيسواتيني أنها دربت ٣٠ موظفاً بشأن هذا الموضوع، وأنها الآن بصدد تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات للتعامل مع المؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف.

٤٢- وفي مالي، تنظم المادة ٥٠ وما بعدها من قانون مراقبة المخدرات والسلائف استخدام السلائف الكيميائية والكيمائيات الأساسية والمستحضرات الصيدلانية. ويضمن القانون أن السلائف الكيميائية والكيمائيات الأساسية والمستحضرات الصيدلانية تُستخدم في أغراض مشروعة وذلك بتحديد الإجراءات الإدارية ذات الصلة وتحديد الأشخاص المصرح لهم باستعمالها. ولم ينجح بعد التسجيل في نظام "بن أونلاين" ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") من أجل منع تسريب السلائف بين أراضي مالي والبلدان المستوردة.

٤٣- وتشمل الإجراءات التي اتخذها المغرب وضع ضوابط صارمة على استيراد هذه المواد الكيميائية، ولوائح صارمة تنظم منح رخص تسويق هذه المنتجات، وضمان إمكانية تتبعها وصولاً إلى استعمالها النهائي. وحتى الآن، لم تُسجل أي حالة تنطوي على تسريب سلائف كيميائية.

٤٤- وأشارت نيجيريا إلى أنها نفذت أنشطة للاستعراض والرصد والتدريب فيما يتعلق بهذه التوصية.

٤٥- وتضمن مديرية الصيدليات والأدوية التابعة لوزارة الصحة في السنغال، وهي الجهة المسؤولة عن الأمور المتعلقة باستيراد السلائف الكيميائية وغيرها من الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية، الامتثال لهذه التوصية عن طريق إجراء عمليات تفتيش مفاجئة بالشراكة مع المديرية العامة للجمارك.

٤٦- ووضعت جنوب أفريقيا نموذجاً تشريعياً ووقائياً وعلاجياً ودعماً بعملية لاستعراض وجدولة أكثر المواد انتشاراً واستعصاءً وأذىً بالاستناد إلى أدلة علمية. وتهدف هاتان المبادرتان إلى منع تسريب وإساءة استعمال المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدرات أو مؤثرات نفسانية أو سلائف، مع ضمان توافرها للأغراض المشروعة.

٤٧- وفي السودان، توفرّ المادتان ٦ و ٢٧ من قانون الأدوية والسموم لسنة ٢٠٠٩ إطاراً عاماً لمراقبة السلائف. وفي عام ٢٠١٢، حدّدت اللائحة التنظيمية للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف المتطلبات والشروط المتعلقة باستخدام السلائف في الأغراض العلمية والطبية. وأضيفت إجراءات متعلقة بالسلائف إلى دليل إجراءات المخدرات والمؤثرات العقلية.

٤٨- وأفادت جمهورية تنزانيا المتحدة بأن الحكومة اضطلعت بمبادرات مختلفة بهدف التصدي للتحديات المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية وتسريب السلائف الكيميائية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عدّلت الحكومة، من خلال البرلمان، التشريعات ذات الصلة بهدف تمكين هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات من مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بتسريب السلائف الكيميائية والمواد ذات التأثير المخدر أو التي تُستخدم في صنع المخدرات، وبجيازتها على نحو غير مشروع. وفي عام ٢٠١٧، تلقى ٦٨ ضابطاً من بلدان مختلفة التدريب على مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك تسريب السلائف الكيميائية والمنتجات الصيدلانية. وكان المتدربون من جمهورية تنزانيا المتحدة (١٤ متدرباً)، وسري لانكا (متدرب واحد)، وسويسرا (٣ متدربين)، والصين (١٥ متدرباً)، والمملكة المتحدة (٣ متدربين) والهند (٣٢ متدرباً).

التوصية ٦

٤٩- أوصى بأن تشجّع الحكومات سلطاتها المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات ومراقبة المواد الكيميائية على تحسين التعاون فيما بين الأجهزة على رصد المبيعات المحلية للسلائف الكيميائية.

٥٠- وقد أفادت الجزائر بعقد اجتماعات تنسيق دورية بين السلطات المختصة، ولا سيما السلطات المعنية بالصحة والتجارة، بهدف إنشاء قوات للتعاون المؤسسي وتيسير تبادل المعلومات بشأن المبيعات المحلية للسلائف الكيميائية بالمخالفة للقواعد. وأبرم اتفاق بين المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية والمخبر المركزي لشرطة الأدلة الجنائية بغية تبادل الخبرات.

٥١- وأشارت مالي إلى عدم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا الأمر.

٥٢- وأفاد المغرب بأنه بهدف الاستعداد لإمكانية تسريب بعض المواد الكيميائية لاستخدامها في أغراض غير مشروعة، ولا سيما صنع المخدرات على نحو غير مشروع، فُتح تحقيق في جميع الحالات التي أبلغت فيها الكيانات الوطنية السلطات المغربية عن شحنات مشبوهة من تلك المواد الكيميائية أو قدّمت البلدان الشريكة معلومات ذات صلة. والهدف من ذلك هو التأكد من أن المواد الكيميائية قيد النظر هي بالفعل مخصّصة لأغراض تجارية أو صناعية أو تجارية وصناعية معاً. ويُعتبر التنسيق بين الوكالات أمراً ذا أهمية بالغة. كما يُعتبر دخول القطاع الخاص في هذا المجال كشريك أمراً أساسياً أيضاً.

٥٣- وأفادت نيجيريا بأن لديها لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات بشأن مسائل مكافحة المخدرات تعمل من أجل تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية ووكالات إنفاذ القانون. وتُعقد تلك اللجنة اجتماعات كل ثلاثة أشهر.

٥٤- وأفادت السنغال بتنفيذ عمليات مشتركة بين قوات الدفاع والأمن بصورة دورية تحت رعاية الإنتربول بهدف مكافحة التجارة غير المشروعة بالأدوية المزيفة والمنتجات الكيميائية.

٥٥- وأفادت جنوب أفريقيا بأنّ المؤثرات النفسانية الجديدة تمثل خطراً متزايداً على الصعيد الدولي، مع ظهور عقاقير في أوروبا والولايات المتحدة على فترات متواترة. وجنوب أفريقيا ليست منيعة في مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات باعتباره ظاهرة عالمية، وقد تبين أنّ المؤثرات النفسانية الجديدة تُستخدم على المستوى المحلي. وترصد وكالات إنفاذ القانون ومراكز العلاج هذا الموقف السريع التطور بعناية شديدة.

٥٦- وفي السودان، أُدرجت الإجراءات المتعلقة بتوزيع السلائف في الإجراءات المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف. ويراقب المجلس القومي للأدوية والسموم المواد الكيميائية من خلال لجنة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، التي تعمل بالتعاون مع سلطات مراقبة المخدرات وسلطات الجمارك، وتتولى المسؤولية عن الرصد والبيع والمراقبة.

٥٧- وأفادت جمهورية تنزانيا المتحدة بأنّ الحكومة، من خلال هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات، عقدت عدّة اجتماعات مع أصحاب المصلحة بهدف مناقشة تعزيز رصد السلائف الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية ذات التأثير المخدر، وخلصت إلى التوصيات التالية: ينبغي أن تُجري الهيئات الرقابية وسلطات الإنفاذ عمليات تفتيش مشتركة بهدف رصد تنفيذ التشريعات الوطنية؛ وينبغي أن تُصدر هيئة الأغذية والعقاقير في تنزانيا لائحة تنظم مراقبة المخدرات والسلائف الكيميائية؛ وينبغي أن تعزز هيئة المختبرات الكيميائية الحكومية نظام إدارة المعلومات الكيميائية المعروف باسم نظام "CHEMIS"، وأن تتيح لهيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات إمكانية الوصول إلى النظام لاستخدامه في رصد السلائف الكيميائية؛ وينبغي أن تستعرض هيئة المختبرات الكيميائية الحكومية قائمة تتضمن ٧٢ من السلائف الكيميائية المدرجة في الجدول السابع للمواد الكيميائية الصناعية والاستهلاكية (الإدارة والمراقبة) المرفق بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣؛ وينبغي أن تشترك هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات وهيئة المختبرات الكيميائية الحكومية في الأنشطة التي تضطلع بها الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ (تشارك هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات حالياً في أنشطة المراقبة المضطلع بها في ميناء دار السلام)؛ وينبغي أن تكفل هيئة المختبرات الكيميائية الحكومية، وهيئة الأغذية والعقاقير في تنزانيا، وإدارة المتاجر الطبية، وسلطة الضرائب في تنزانيا لهيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى ما لديها من قواعد البيانات المتعلقة بالسلائف الكيميائية والمخدرات والمؤثرات العقلية (تحصل هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات حالياً على هذه المعلومات عن طريق نظام تنزانيا الجمركي المتكامل التابع لهيئة الضرائب في تنزانيا، وتتلقى تقارير دورية بشأن المعاملات المتعلقة بالمواد الكيميائية من هيئة المختبرات الكيميائية الحكومية، وهيئة الأغذية والعقاقير في تنزانيا، وإدارة المتاجر الطبية).

التوصية ٧

- ٥٨- أوصي بأن تتخذ الحكومات التدابير اللازمة لكفالة وضع ضوابط فعالة لكشف عمليات الاستيراد غير المشروع للأدوية والمنتجات الصيدلانية ومنعه.
- ٥٩- وقد أفادت الجزائر بأن سلطاتها الجمركية لا تأذن باستيراد الأدوية والمنتجات الصيدلانية إلا بعد تقديم خطة استيراد معتمدة من وزارة الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار "عملية قانون" التي نسّقها الإنتربول، أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٨ عملية تجريبية كبرى حشدت فيها جميع الجهات المعنية الوطنية.
- ٦٠- وأفادت إسواتيني بأن برلمان البلاد لم يصوّت بعد بالموافقة على مشروع قانون ينظم المنتجات المعنية.
- ٦١- وفي مالي، اتّفق المكتب المركزي للمخدرات وسلطة الجمارك على توحيد جهودهما من خلال تبادل المعلومات العملية بهدف مكافحة الاستيراد غير المشروع للأدوية والمنتجات الصيدلانية.
- ٦٢- وأفاد المغرب بأنه قد استحدث نظاماً لمراقبة الحدود، وأنه يفرض لوائح صارمة على استيراد الأدوية والمنتجات الصيدلانية، ويجري عمليات تفتيش دورية مفاجئة على الصيدليات، ويعمل على مكافحة تهريب الأدوية والمنتجات الصيدلانية.
- ٦٣- واتّخذت نيجيريا تدابير منها تطبيق نظام لأذون استيراد المخدرات وغيرها من المواد الخاضعة للمراقبة، وإجراء عمليات تفتيش مادي في موانئ الدخول، والتفتيش على المرافق التي تصنع الأدوية الخاضعة للمراقبة أو تخزينها أو استخدامها.
- ٦٤- وذكرت السنغال أنّ استيراد الأدوية والمنتجات الصيدلانية وبيعها يخضعان لقواعد صارمة، وأنّ عدم الامتثال لتلك القواعد يؤدي إلى عقوبات جنائية شديدة، بما في ذلك السجن وفرض غرامات باهظة.
- ٦٥- وأشارت جنوب أفريقيا إلى أنّ من المرجح أن يستمر الاتجاه التنافسي لتجارة المخدرات غير المشروعة، وأنّ من بين العوامل المخففة لإجراءات إدارة الحدود عند موانئ الدخول وإنجاز عمل جيد في إدارة ومراقبة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة وضبط الاتجار المجهول الهوية عبر الإنترنت، مما صعب على الجماعات الإجرامية من شراء السلائف الكيميائية عبر الإنترنت.
- ٦٦- وفي السودان، وبموجب قانون الأدوية والسموم لسنة ٢٠٠٩، فإنّ الهيئة الوحيدة المعنية بتنظيم استيراد الأدوية هي المجلس القومي للأدوية والسموم. وتفرج السلطات الجمركية عن الأدوية المستوردة وفقاً للإجراءات التي يحددها المجلس. ويعمل المجلس وفقاً للقوانين واللوائح والأدلة الصادرة في هذا الشأن. وتشمل الإجراءات أحكاماً وقواعد تُسهم في الكشف عن الواردات غير المشروعة وتقلل منها إلى حد كبير.
- ٦٧- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، عزّزت هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية. وبموجب هذا الترتيب، تتلقى هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ

قوانين المخدرات تقارير عن المعاملات المتعلقة بالمواد ذات التأثير المخدر المستخدمة في الأدوية. ونتيجة لذلك، رصدت هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات المتعاملين في المستحضرات الصيدلانية عن كثب، واضطلعت بعمليات تفتيش على ٥٢ منهم، بما في ذلك ٥ مستشفيات.

المسألة الثالثة: الممارسات الفضلى في ترويج التدابير التي تكفل توافر المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية ويُسر الحصول عليها

التوصية ٨

٦٨- أوصي بأن تضع الحكومات استراتيجيات وطنية تعنى بتعزيز إمكانية الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، إذا كانت لم تفعل ذلك بعد.

٦٩- وقد أفادت الجزائر بأن هناك صيدليات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في أبعد المناطق النائية، وأن مراكز جديدة لعلاج الآلام قد افتتحت في جميع أنحاء الجزائر، وهو ما زاد من إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة.

٧٠- وأفادت إسواتيني بأن هذا الموضوع لا يزال في طور الإعداد.

٧١- وليست لدى مالي استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تأخذ في الحسبان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية.

٧٢- وفي عام ٢٠١٧، نفذت نيجيريا عملية وطنية لوضع تقدير كمي للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الموجودة في البلاد بهدف تقييم احتياجات البلاد من هذه المواد. وطُبقت نيجيريا نظاماً لامركزياً لتخزين المخدرات بهدف تحسين إمكانية الحصول عليها. وأخيراً، تستعرض نيجيريا أدوات إدارة المخزونات لديها بهدف تسير التوثيق الروتيني من جانب أصحاب المصلحة.

٧٣- وفي السنغال، وضعت استراتيجيات تهدف إلى إتاحة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. ومن هذه المواد الميثادون، الذي يُعطى في سياق عملية العلاج الإبدالي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن المسجلين لدى مركز العلاج المتكامل للإدمان في دكار.

٧٤- وتهدف حكومة جنوب أفريقيا إلى زيادة عدد المرضى الذين يتلقون العلاج من حالات طبية تتطلب أدوية محتوية على مواد خاضعة للمراقبة، مع الحد من إساءة استعمال تلك المواد وتسريبها في نفس الوقت. وتقتضي السياسة الوطنية بشأن المخدرات في جنوب أفريقيا إتاحة الأدوية المأمونة والفعالة للمجتمع المحلي.

٧٥- ولدى السودان نظام لاستيراد المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وتوزيعها وصرفها لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية. ويجري التحقق من أداء النظام على نحو دوري.

٧٦- وتنفذ هيئة الأغذية والعقاقير في تنزانيا القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ بشأن الأغذية والعقاقير ومستحضرات التجميل عن طريق ضمان توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية وإتاحة إمكانية الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية. وتمارس هيئة الأغذية والعقاقير في تنزانيا المراقبة

من خلال التسجيل والاعتماد والتفتيش وإصدار تصاريح الاستيراد. والمستورد والموزع الوحيد هو إدارة المتاجر الطبية.

التوصية ٩

٧٧- أوصي بتشجيع الحكومات على بذل جهود لاستعراض سياساتها التشريعية وإجراءاتها الرقابية من أجل تحسين عمليات استيراد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتصديرها ومعالجة المسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف تلك المواد.

٧٨- وقد أشارت الجزائر إلى أن هذه المسألة تُعالج بجدية، وأن الاستثمارات ذات الصلة تُرسل بانتظام إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، متبوعة بأي توضيحات لازمة.

٧٩- وأفادت إيسواتيني بأن الحكومة قد استعرضت التشريعات القديمة وقدمت مشاريع قوانين إلى البرلمان بهدف تعديلها.

٨٠- وذكرت مالي أن المادة ٣٢ وما بعدها في القانون رقم ٠١-٠٧٨ الصادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، بصيغته المعدلة، تتضمن قواعد بشأن استيراد المواد الخاضعة للمراقبة وتصديرها. وتتعامل مديرية الصيدلة والأدوية مع المسائل المتصلة بالقدرة على تحمل تكاليف تلك المواد، وهي أيضاً المسؤولة عن التسعير.

٨١- وأفادت نيجيريا بأن اللوائح التنظيمية قيد الاستعراض، وأن من المتوقع أن تتاح اللوائح المحدثة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٨.

٨٢- وأتخذت السنغال تدابير فيما يتعلق بالسلطات الجمركية بهدف تيسير استيراد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتصديرها. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم السنغال إعفاء بعض المواد المخصصة للاستخدام في العلاج الطبي لمتعاطي المخدرات من الرسوم الجمركية.

٨٣- وعدلت جنوب أفريقيا قانون تعديل نظام الأدوية والمواد ذات الصلة رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٨، وقانون تعديل نظام الأدوية والمواد ذات الصلة رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ واستعرضتهما. وأدخل التعديلات تغييرات شاملة على البيئة الرقابية المنطبقة على الأجهزة الطبية والأدوية التكميلية واللوازم الصحية.

٨٤- وأفاد السودان بأن العقاقير الخاضعة للمراقبة تُورد عن طريق الاستيراد من جانب الحكومة والقطاع الخاص، وأنها تُعطى للمواطنين مجاناً في حالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح لمدة ٢٤ ساعة. ويغطي التأمين الصحي نسبة كبيرة من السكان.

٨٥- وذكرت جمهورية تنزانيا المتحدة أن الحكومة نفذت هذه التوصية عن طريق استعراض قانون مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات لسنة ٢٠١٥ ولائحته الصادرة في عام ٢٠١٧. واستهدف الاستعراض تعزيز القانون بوجه عام، مع مراعاة بعض المسائل الحاسمة التي لم تُعالج من قبل.

التوصية ١٠

- ٨٦- أوصي بأن تتخذ حكومات المنطقة تدابير لدعم بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية والسلطات الوطنية المختصة وتدريبهم في مجال تيسير الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، وإشراك أجهزة إنفاذ القانون في تعزيز الإجراءات المنهجية التي من شأنها منع التسريب مع تعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الطبية في الوقت نفسه.
- ٨٧- وقد أفادت الجزائر بأن مؤسسات الدولة المختصة تتعاون مع بعضها البعض على نحو منتظم من أجل تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك في المهن الطبية والمهن الطبية المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج هذه المسألة في التدريب الأساسي الذي يتلقاه هؤلاء المهنيون.
- ٨٨- وأفادت إسواتيني بأن وزارة الصحة توفر التدريب أثناء العمل لموظفيها.
- ٨٩- وتلقى موظفو إنفاذ القانون في مالي تدريباً مكثفاً في مجال مراقبة السلائف الكيميائية والكشف عن المختبرات السرية. وقدم التدريب على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي.
- ٩٠- وتُعقد دورات تدريبية في المغرب لفائدة مسؤولي مكافحة المخدرات. وتشدد الدورات التدريبية، في جملة أمور، على ضرورة احترام الأحكام القانونية السارية لضمان استخدام المواد الخاضعة للمراقبة في الأغراض الطبية واستهلال الإجراءات القضائية وفقاً للأنظمة السارية.
- ٩١- وذكرت نيجيريا أنها نفذت تمريناً للقياس الكمي والتقدير. ويسر هذا التمرين تدريب اثني عشر مدرباً في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، تلقى ٢٥٢ من جامعي البيانات التدريب في جميع المناطق الجغرافية-السياسية الست في البلاد. وكذلك يتلقى المسؤولون في المؤسسات الرقابية التدريب كمحللين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، تلقى فريق عامل تقني معني بالقياس الكمي والتقدير التدريب وأعد الصيغة النهائية من مبادئ توجيهية وطنية للقياس الكمي والتقدير. ويتألف الفريق العامل من أعضاء من المؤسسات الرقابية الوطنية، والجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات، وعاملين في مجال الرعاية الصحية.
- ٩٢- وذكرت نيجيريا أيضاً أن فريقها العامل التقني المعني باستعراض السياسة الوطنية بشأن الأدوية الخاضعة للمراقبة يتألف من خبراء من الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد عُقدت اجتماعات ودورات تدريبية انتهت إلى وضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية بشأن الأدوية الخاضعة للمراقبة في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.
- ٩٣- وفي السنغال، تُعقد اجتماعات منتظمة بين مسؤولي إنفاذ القانون والأطراف المشاركة في استيراد المواد الخاضعة للمراقبة وتصديرها وبيعها بهدف منع التسريب. وتنفذ مديرية الصيدليات والأدوية عمليات تفتيش مفاجئة على أماكن عمل الشركات التي تستورد السلائف الكيميائية.
- ٩٤- وأشارت جنوب أفريقيا إلى أن تعاطي المؤثرات العقلية قد بلغ أبعاداً مثيرة للقلق في جميع أنحاء البلاد، وأنه يفرض عبئاً كبيراً من الناحية الاجتماعية ومن ناحية الصحة العامة يمكن الوقاية منه إلى حد كبير. وتتطلب زيادة توافر المركبات الاصطناعية ذات التأثير النفسي والخصائص المسببة للإدمان اتخاذ تدابير سياسية وبرنامجية كافية ومتناسبة مع حجم المشكلة. ومن خلال

البرنامج التعاوني بين وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية لعلاج المتهنئين للمخدرات ورعايتهم، تقدم الوزارتان الدعم إلى العديد من المهنيين الصحيين.

٩٥- وفي السودان، حدثت لجنة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، تحت إشراف المجلس الوطني للأدوية والسموم (وهو الهيئة الرقابية المعنية بالأدوية في السودان)، وبمشاركة من الشرطة والجمارك، إجراءات الرامية إلى منع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة. وتصدر اللجنة منشورات وكتيبات، وتنظم محاضرات لفائدة مقدمي الرعاية الصحية.

٩٦- وأفادت جمهورية تنزانيا المتحدة بأن الحكومة نفذت هذه التوصية عن طريق تدريب ٣٠٠٠ من مقدمي الخدمات الصحية بهدف زيادة إمكانية وصولهم إلى المواد الخاضعة للمراقبة لعلاج الحالات الطبية المختلفة، بما في ذلك الأمراض العقلية وتخفيف الألم والعلاج من إدمان المخدرات. وتنزانيا هي أول بلد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يقدم العلاج البديل بمساعدة الميثادون للمصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ مجموع من انضموا إلى البرنامج ٦١٠٠ عميل. ويجري حالياً توسيع المراكز العلاجية في مختلف أنحاء البلاد. وتقدم الحكومة التدريب لموظفي إنفاذ القانون في مجال المواد الخاضعة للمراقبة بهدف منع تسريب المواد وإساءة استعمالها.

المسألة الرابعة: وضع تدابير عملية مُعدّة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للأطفال والشباب من أجل وقايتهم وعلاجهم من تعاطي المخدرات والتبصير لتورطهم في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بما يشمل زراعتها والاتجار بها

التوصية ١١

٩٧- أوصي بأن تضع الحكومات استراتيجيات وطنية واضحة المعالم تتناول الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات ومسائل الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، ومصممة خصيصاً للأطفال والشباب، وتسترشد بالمعايير والقواعد الدولية، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٩٨- وقد أفادت الجزائر بإجراء دراسة استقصائية وطنية في عام ٢٠١٦ عن انتشار المخدرات في المدارس الثانوية والكليات الجامعية، وشاطرت نتائجها مع قسمي الإحصاءات التابعين للمكتب والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وسوف توضع الاستراتيجية الوطنية المقبلة لمكافحة ومنع استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية استناداً إلى جملة أمور منها نتائج تلك الدراسة الاستقصائية والتوصيات الناشئة عنها.

٩٩- وأفادت إسواتيني باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بتدابير وقاية الأطفال.

١٠٠- ولا توجد لدى مالي استراتيجية وطنية محدّدة ومصممة خصيصاً للأطفال والشباب من أجل وقايتهم من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، وتوفير الرعاية، وإعادة تأهيل المتعاطين وإعادة إدماجهم في المجتمع. بيد أن شعبة الوقاية التابعة للمكتب المركزي للمخدرات تعقد على نحو منتظم مناسبات لإذكاء وعي الجمهور المستهدف وإعلامه،

بالشراكة مع بعض المنظمات غير الحكومية. وتقدم إدارة الطب النفسي في مستشفى Point G العلاج للعديد من حالات الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات المبلغ عنها.

١٠١- وفي المغرب، وعلى الرغم من أن المهام الأساسية لوكالات إنفاذ القانون تتمثل في إجراء التحقيقات في الجرائم المتصلة بالمخدرات والحد منها، يُعدُّ الحدُّ من الطلب من خلال الوقاية من أهم الأنشطة التي تضطلع بها تلك الوكالات العاملة في هذا المجال.

١٠٢- وأفاد المغرب أيضاً بتنفيذ حملات تعاونية لإذكاء الوعي في المدارس. والهدف الرئيسي لهذه الحملات هو تشجيع الشباب على اتباع نمط حياة صحي وتوعيتهم بمخاطر تعاطي المخدرات، بالنظر إلى أن الشباب هم الفئة الأكثر تعرضاً للخطر، وهم أيضاً الفئة الأضعف بين السكان ككل. وأنشئت أفرقة متعددة التخصصات من عناصر الشرطة، وكلفت بمكافحة جميع أشكال الجريمة في المدارس وحولها، بما في ذلك تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها.

١٠٣- وأشار المغرب أيضاً إلى بذل جهود من أجل زيادة وعي الجمهور، ولا سيما عن طريق وسائل الإعلام، بالمشاكل الأمنية والصحية والاجتماعية الناجمة عن تعاطي المخدرات. وبُذلت جهود أيضاً بهدف التشجيع على إجراء حوار مفتوح، وتيسير التوصل إلى فهم أفضل للمسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات. وبالتعاون مع المجتمع المدني والمهنيين في المجال الطبي ومن أوساط مهنية أخرى، تشارك الشرطة في حملات على الصعيد الوطني لإذكاء الوعي بشأن هذه المشكلة وفي حلقات عمل لمناقشتها.

١٠٤- وفي نيجيريا، يشمل العنصر المتعلق بخفض الطلب على المخدرات في الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ استراتيجيات وطنية بشأن إذكاء الوعي والوقاية والعلاج والرعاية المستمرة. وأُدججت أيضاً المسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في عنصر الخطة المتعلق بخفض الطلب على المخدرات. وبهدف تيسير تنفيذ الأنشطة الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات، وضعت نيجيريا معايير وطنية دنيا للعلاج من الارتقان للمخدرات ليستخدمها جميع أصحاب المصلحة. ونُشرت هذه المعايير الوطنية الدنيا في شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٠٥- وبالإضافة إلى ذلك، بدأت نيجيريا عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددين بهدف وضع مبادئ توجيهية وطنية للعلاج، ومن المتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ويُقدم الدعم إلى هذا المسعى في إطار مشروع المكتب (NGAV16) المعنون "التصدي للمخدرات والجرائم ذات الصلة بها في نيجيريا".

١٠٦- ويهدف برنامج "Unplugged"، وهو برنامج قائم على الأدلة يُنفذ في المدارس، إلى منع تعاطي التبغ والكحول والقنب بين صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاماً. ويجري في الوقت الراهن تجريب برنامج للوقاية قائم على الأدلة بعنوان "برنامج تعزيز الأسرة" باستخدام مواد مكيفة بحيث تتلاءم مع الظروف المحلية. ويهدف البرنامج إلى الحد من عوامل الخطر المرتبطة بالأسرة والمسببة للمشاكل السلوكية بين المراهقين عن طريق العمل مع المراهقين أنفسهم ومع ذويهم أو مقدمي الرعاية لهم.

١٠٧- وجرى الارتقاء بخدمات أحد عشر مركزاً للعلاج في المستشفيات في نيجيريا في إطار مشروع للمكتب يموله الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، أنشئت خمسة مراكز للعلاج والرعاية المستمرة في المجتمعات المحلية في ثلاث من المناطق الجغرافية-السياسية في البلاد.

١٠٨- وفي السنغال، أسفر اتباع نهج شامل عن وضع خطة استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تراعي البعد الاجتماعي لتعاطي المخدرات. وأنشئت مراكز متخصصة مكلفة بتثقيف الأطفال المتأثرين بتعاطي المخدرات وإسداء المشورة إليهم وعلاجهم، وعُززت مراكز قائمة، ومنها على سبيل المثال، مركز جاك شيراك في بلدة تياروا ومركز العلاج المتكامل للإدمان.

١٠٩- وأشارت جنوب أفريقيا إلى أن النهج الوطني إزاء مشكلة المخدرات أخذ في التحول نحو التوازن، مع زيادة التركيز على خفض الطلب مقارنة بخفض العرض. والوقاية من الأضرار المرتبطة بالمخدرات والحد منها هما العنصر الأكثر شيوعاً في التدابير المتصلة بالمخدرات. والعناصر الرئيسية هي الاستناد إلى التحليل العلمي والأدلة العلمية كأساس لاتخاذ القرارات؛ وتحديد أولويات واضحة وأهداف مشتركة؛ ووضع أهداف للأداء من أجل تقييم التقدم المحرز؛ والتقييم من أجل قياس فعالية التدابير المتخذة.

١١٠- وأفاد السودان بأن الشرطة تعمل مع غيرها من السلطات المعنية بمكافحة المخدرات وفقاً للبرامج المعتمدة في هذا الصدد في إطار الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات.

١١١- واعتمدت جمهورية تنزانيا المتحدة قانون مراقبة المخدرات والإنفاذ رقم ٥ لعام ٢٠١٥، الذي أنشئت بموجبه هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي الوقت الذي تكافح فيه الهيئة من أجل خفض عرض المخدرات في البلاد، تشارك في الجهود المبذولة بهدف خفض الطلب على المخدرات وتقليل الضرر. وقد استفادت السلطة من التدابير المتخذة فيما يتعلق ببناء القدرات. وتعمل تنزانيا على إعداد استراتيجية وطنية تتناول الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات ومسائل الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، مصممة خصيصاً للأطفال والشباب، وتسترشد بالمعايير والقواعد الدولية، على أن تتولى الهيئة تنفيذها.

التوصية ١٢

١١٢- أوصي بتشجيع الحكومات على تعزيز التنسيق الفعال بين قطاعات التعليم والعدالة وإنفاذ القانون من أجل ضمان مراعاة احتياجات مرتكبي جرائم المخدرات القصّر وتقديم خدمات العلاج اللازمة لهم.

١١٣- وقد أفادت الجزائر بأن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها هو الذي يتولى، من خلال دائرة لجنة المتابعة والتقييم، المسؤولية عن تنسيق الأنشطة الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات. وأنشأ الديوان لجنة دائمة لدراسة مشكلة تعاطي المخدرات في أوساط القصّر وملاحقتهم قضائياً وتوفير العلاج الطبي لهم واقترح الحلول.

١١٤- وأفادت إسواتيني بعقد اجتماعات وحلقات دراسية من أجل تعزيز التنسيق بين الوزارات.

١١٥- وأنشأت مالي مهمة مشتركة بين الوزارات لتنسيق مكافحة المخدرات لم يبدأ تنفيذها بعد. وتتمثل المهمة في التنسيق بين قطاعات التعليم والعدالة وإنفاذ القانون في جميع المسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها.

١١٦- وفي المغرب، يحظى مرتكبو جرائم المخدرات القصر بمعاملة خاصة وفقاً لما يقتضيه القانون؛ ولا يُسمح سوى لأفراد الشرطة المدربين تدريباً خاصاً بإجراء المقابلات مع مرتكبي جرائم المخدرات القصر في حضور أحد والديهم أو الوصي القانوني عليهم. ولا يُحتجز مرتكبو جرائم المخدرات القصر على النحو المعتاد؛ بل يُوضعون تحت الإشراف في مؤسسات مخصصة لذلك لديها الخبرات الطبية اللازمة.

١١٧- وفي نيجيريا، يجري استخدام التوقيف الوقائي ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل إذكاء الوعي. ولا يُلاحق مرتكبو جرائم المخدرات من القصر قضائياً في نيجيريا. وتوجد مراكز لإسداء المشورة وإعادة التأهيل تستهدف مرتكبي جرائم المخدرات، بما في ذلك القصر، في جميع أنحاء البلاد. ولا توجد برامج محددة تتناول القصر، إلا أنه يجري حالياً إنشاء شبكة وطنية للإحالة بهدف توفير العلاج وخدمات الرعاية المستمرة من أجل تيسير الوصول إلى خدمات العلاج وإعادة التأهيل. وهناك بروتوكول للإحالة من المتوقع أن يُوضع في صيغته النهائية خلال عام ٢٠١٨.

١١٨- وتنص المادة ١٢٠ من قانون المخدرات في السنغال على توفير العلاج. ويمكن الاستناد إلى تلك المادة من أجل تجنب حبس الأطفال الذين يتعاطون المخدرات بصورة منهجية. وهناك لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات تضم في عضويتها ممثلين عن قطاعات التعليم وإنفاذ القانون والعدالة على المستوى الوطني.

١١٩- وترى جنوب أفريقيا أن التنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي أمر أساسي. ويتولى منسقون وطنيون تنفيذ السياسات، وفي ذات الوقت، يتحملون المسؤولية السياسية عنها. وتُدمج الخدمات المتعلقة بالمخدرات على نحو متزايد في قطاعات الرعاية الصحية المتكاملة والرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية. كما يتعزز التعاون من خلال الشبكات التي تربط بين واضعي السياسات والممارسين على الصعيد المحلي، وبين السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية.

١٢٠- وأفاد السودان بأن السلطات المختصة العاملة في مجال مكافحة المخدرات تنسق فيما بينها على نحو فعال. ويتلقى موظفو المدارس، ولا سيما المرشدون النفسيون والاجتماعيون، التدريب على الوقاية من تعاطي المخدرات وفقاً للمعايير العالمية المقبولة.

١٢١- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تعمل الحكومة، من خلال هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات، على التنسيق بين الجهات المعنية في قطاعات متعددة، بما في ذلك التعليم والعدالة وإنفاذ القانون. وأسفر التنسيق عن ضبط كميات ضخمة من المخدرات. كما نتج عنه إنشاء أندية لمكافحة المخدرات في المدارس الابتدائية في دار السلام، ومن المخطط التوسع في إنشاء هذه الأندية في المناطق الأخرى.

التوصية ١٣

١٢٢- أوصى بتشجيع الحكومات على بذل الجهود لاستعراض التدابير المتخذة بُغية التأكد من أن جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ونظامي الصحة وقضاء الأحداث تملك القدرة اللازمة على حماية حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم، بما في ذلك توفير العلاج من تعاطي المخدرات وخدمات الدعم ذات الصلة لمن يحتاج منهم إلى ذلك، في جميع مراحل الإجراءات القضائية وفي مرحلة إعادة إدماجهم في الأسر والمجتمع المحلي.

١٢٣- وقد ذكرت الجزائر أن القانون ينظم هذه المسألة تنظيمًا صارمًا ويدعمها، وأفادت بإنشاء مراكز لهذا الغرض بدعم من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

١٢٤- وذكرت إسواتيني أن الحكومة افتتحت مدرسة داخل المؤسسة الإصلاحية لإعادة تأهيل الأطفال. ويوجد في البلاد مركزان لإعادة التأهيل الطبي.

١٢٥- وأشارت مالي إلى عدم اتخاذ أي إجراء بشأن هذه التوصية.

١٢٦- وأفادت نيجيريا بأن الحكومة قد أدرجت بالفعل التوعية بمكافحة المخدرات في المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، بهدف نقل المعارف بوصفها أداة لحماية الأطفال. ولدى جميع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال حماية الأطفال القدرة على حماية حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم.

١٢٧- وأشارت نيجيريا أيضاً إلى أن لديها برنامجاً لبناء قدرات أصحاب المصلحة والعمل على توعيتهم بالوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم رعاية مستمرة. ويشمل هذا البرنامج موظفي سجون ومسؤولين عن إنفاذ قوانين المخدرات ومنظمات المجتمع المدني.

١٢٨- وفي السنغال، أنشأت وزارة العدل مراكز لحماية الأطفال ومراكز تدريب مؤمنة لحماية حقوق الطفل. وبموجب القانون الجنائي السنغالي، يتمتع القصر بحماية خاصة.

١٢٩- وأفادت جنوب أفريقيا بأنها تعمل على تحسين العلاقات والاتصالات مع وكالات الخدمات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك وزارة العدل ووزارة الصحة، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الأطفال وأماكن إيداعهم. وتركز الحكومة على تحسين العلاقات داخل نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك المحاكم. وحددت الحكومة جميع الكوارث المحتملة التي تؤثر على حماية الأطفال؛ وأنشأت عملية للتشاور مع جميع الشركاء المعنيين برعاية الأطفال فيما يتعلق بتخطيط التنمية تمهيداً مع الخطة الرئيسية الوطنية للمخدرات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢؛ ووضعت خطاً لإحلاء جميع الأطفال الخاضعين للإشراف.

١٣٠- وأفاد السودان بأنه أنشأ إدارة خاصة في الشرطة مكلفة بحماية الأطفال والأسرة. ولدى هذه الإدارة القدرة على الوفاء بجميع الاحتياجات وتقديم خدمات الدعم. وبذلت وزارة الضمان الاجتماعي جهوداً من أجل توفير المأوى للمشردين والأيتام في بلدات متعددة.

١٣١- واعتمدت جمهورية تنزانيا المتحدة قانون مراقبة المخدرات والإنفاذ رقم ٥ لعام ٢٠١٥، الذي أنشئت بموجبه هيئة مكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات في شباط/فبراير ٢٠١٧.

وأدخلت تعديلات على القانون وصدرت لائحته التنفيذية بغية التأكد من أن جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ونظامي الصحة وقضاء الأحداث تملك القدرة اللازمة على حماية حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم، بما في ذلك توفير العلاج من تعاطي المخدرات وخدمات الدعم ذات الصلة لمن يحتاج منهم إلى ذلك، في جميع مراحل الإجراءات القضائية وفي مرحلة إعادة إدماجهم في الأسر والمجتمع المحلي.

التوصية ١٤

١٣٢- أوصي بأن تبذل الحكومات جهداً أكبر في تشجيع ودعم تدريب أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني وعلى مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك قطاع إنفاذ القانون وقطاع العدالة وقطاع الصحة وقطاع التعليم، من أجل ضمان أن يقوم الجميع بتدخلات قائمة على الأدلة وفي إطار نظام متسق من الناحية الثقافية والاجتماعية، بهدف تشجيع أنماط حياة صحية للشباب كأعضاء منتجين في المجتمع.

١٣٣- وقد أفادت الجزائر بأن هذه المسألة تجري معالجتها في إطار الاستراتيجية الجديدة، وأنها كانت موضوع مناقشات وتوصيات في اجتماعات لجنة المتابعة والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك ممثلو المديرية العامة للأمن الوطني بنشاط في حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية ودولية بشأن هذه المسألة على أساس منتظم، بما في ذلك بصفته خبراء.

١٣٤- وذكرت إيسواتيني أنها تعقد حلقات عمل سنوية بشأن هذا الموضوع.

١٣٥- وأفادت مالي بتنظيم دورات تدريبية دورية للقضاة وموظفي التحقيقات الجنائية والعاملين في مجال الرعاية الصحية.

١٣٦- وأشارت نيجيريا إلى عقد سلسلة من الأنشطة التدريبية منها: دورة تدريبية لفائدة موظفي إنفاذ قوانين المخدرات على المستوى الوطني بشأن خفض الطلب على المخدرات والوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم؛ ودورة تدريب الممارسين في إطار الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم لفائدة الأخصائيين العاملين لدى الجهاز الوطني لإنفاذ قانون المخدرات؛ ودورة لإعداد المقترحات وإقامة الشبكات، وكتابة التقارير لفائدة المنظمات غير الحكومية؛ ودورة لوضع برنامج للعلاج قائم على المجتمع المحلي لفائدة منظمات المجتمع المدني؛ ودورة لبناء القدرات فيما يتعلق بالمجلدين "ألف" و"باء" الصادرين عن الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم لفائدة منظمات المجتمع المدني؛ وبرنامج لتعزيز الأسرة لفائدة المستشارين؛ ودورة العمل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن وأفراد المجتمع المحلي بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الأيدز لمتعاطي المخدرات، لفائدة منظمات المجتمع المدني؛ ودورة لتعزيز الشراكة من أجل برامج فيروس نقص المناعة البشرية لفائدة وكالات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني؛ ودورة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية لدى المراهقين والشباب لفائدة منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المراهقين والشباب الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن؛ ودورة لتقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز إلى الأشخاص الذين يتعاطون

المخدرات عن طريق الحقن لفائدة أعضاء شبكة الدعوة إلى الحد من أضرار المخدرات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن؛ ودورة لإدارة البيانات الخاصة بالشبكة الوبائية النيجيرية المعنية بتعاطي المخدرات لفائدة المهنيين في قطاع الرعاية الصحية والجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات.

١٣٧- وفي السنغال، يُنظم أسبوع وطني للعمل وإذكاء الوعي في كل عام بهدف تغيير أنماط حياة الشباب. ويقدم التدريب على نحو منتظم إلى أصحاب المصلحة المعنيين بهدف مساعدتهم على اتخاذ تدابير شاملة للتصدي لتعاطي المخدرات بين الشباب، ولا سيما في المدارس والجامعات.

١٣٨- وأبرزت جنوب أفريقيا اعتراف الحكومة المتزايد بأهمية رصد تطور المشاكل المتعلقة بالمخدرات ووضع مؤشرات للتحقق من تنفيذ الاستراتيجيات وقياس أثرها. كما أبرزت تزايد حجم الاستثمارات في التقييم والبحوث والتدريب في مختلف أنحاء جنوب أفريقيا. وقد وضعت إجراءات رسمية لضمان الجودة تهدف إلى تحسين فعالية التدابير الرامية إلى الوقاية من المخدرات والعلاج منها، عن طريق استحداث شهادات اعتماد لمراكز العلاج ورصد التقدم المحرز وتوفير التدريب.

١٣٩- وأفاد السودان بأنه قد نظم حلقات عمل تهدف إلى دعم الجهود المبذولة في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، تستهدف المنظمات العاملة في مجالات الصحة والتعليم والشباب والرياضة والثقافة والإعلام، وأطرافاً أخرى ذات صلة.

١٤٠- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وفّرت الحكومة التدريب لمقدمي الرعاية الصحية، وأعضاء في الجهاز القضائي، وأعضاء في البرلمان، وقادة في المجتمعات المحلية، وممارسين في مجال إنفاذ القانون في مناطق مبييا وموروغورو وموانزا وإيرينغا ودودوما. والهدف من هذا التدريب هو ضمان إدماج تدابير تدخل قائمة على الأدلة في المساعي الرامية إلى خفض عرض المخدرات وخفض الطلب عليها وتقليل الضرر. وشمل الممارسون العاملون في مجال إنفاذ القانون الذين شاركوا في التدريب ضباط شرطة وقضاة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مناسبات تدريبية لقادة المجتمعات المحلية مثل الموظفين التنفيذيين المسؤولين عن الرعاية، وكذلك اللجان الإقليمية والمحلية المعنية بالأمن والسلامة. ونُظمت أنشطة تدريبية واجتماعات لإذكاء الوعي لفائدة أعضاء البرلمان. ويجري حالياً توسيع نطاق هذه الأنشطة التدريبية إلى مناطق أخرى، بهدف الوصول إلى جميع مناطق البلاد. واستغلت الحكومة فرصة الاحتفال بالأيام الوطنية الخاصة لتناول المسائل المتعلقة بخفض عرض المخدرات وخفض الطلب عليها وتقليل الضرر.

ثالثاً - الاستنتاجات

١٤١- وضعت معظم الحكومات المجيبة استراتيجيات وطنية وإقليمية للتصدي للاتجار بالمخدرات عن طريق البحر. وقدّمت بعض الحكومات معلومات عن جهود التعاون الدولي المبذولة في هذا المجال. ولم تتخذ البلدان غير الساحلية أي إجراءات في هذا المجال.

١٤٢- وبذلت عدّة حكومات جهوداً من أجل تنمية قدرات سلطاتها المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في مجال المعلومات الاستخباراتية البحرية بهدف رصد تحركات السفن، وتشاطر المعلومات التي تجمعها مع النظراء.

١٤٣- وشاركت بعض الحكومات في منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية وقدمت له الدعم. بيد أن عدّة بلدان ذكرت أنها لم تضطلع بأنشطة ذات صلة بالمنتدى.

١٤٤- واتخذت جميع الحكومات المجيبة تقريباً خطوات لضمان دقّة معلومات الاتصال التي قدّمتها إلى الأمم المتحدة لإدراجها في دليل السلطات الوطنية المختصة، ولضمان تحديث تلك المعلومات بانتظام. وفي بعض البلدان، تُعقد اجتماعات للتنسيق بين سلطات المراقبة بصفة منتظمة.

١٤٥- ولدى أغلب الحكومات في المنطقة أحكام قانونية محدّدة في تشريعاتها المعنية بمراقبة المواد الكيميائية بهدف ضمان تطبيق معايير عالية وضوابط فعّالة على السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات. وأفاد عدد صغير من الحكومات بأنها تستعين في هذا الشأن بالنظم التي تُديرها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

١٤٦- واتخذت بعض الحكومات تدابير بهدف ضمان وضع ضوابط فعّالة لكشف ومنع الاستيراد غير المشروع للأدوية والمنتجات الصيدلانية. واتخذت عدّة حكومات تدابير لزيادة إمكانية الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية.

١٤٧- وأفادت عدّة حكومات بأنها قد اتخذت خطوات لاستعراض سياساتها التشريعية وإجراءاتها الرقابية من أجل تحسين عملية استيراد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتصديرها. وسلّطت بعض الحكومات الضوء أيضاً على جهود مبذولة بهدف معالجة مسألة القدرة على تحمل تكاليف هذه المواد.

١٤٨- واتخذت غالبية الحكومات المجيبة تدابير لدعم تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية والسلطات الوطنية المختصة بشأن توفير إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية.

١٤٩- ووضعت معظم الحكومات استراتيجيات تتناول الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطيها مصمّمة خصيصاً للأطفال والشباب. وأفادت بعض الحكومات بأنها أخذت في اعتبارها المعايير والقواعد الدولية في هذا الصدد.

١٥٠- واتخذت عدّة حكومات تدابير لضمان تنفيذ تدخلات قائمة على الأدلة بطريقة منهجية بهدف الترويج لأنماط حياة صحية في أوساط الشباب.